

تحرك عاجل

وثيقة للتداول العام

بواعث قلق بشأن السلامة/استخدام مفرط للقوة/حقوق الأرض

تحرك عاجل 248/05

سبتمبر/أيلول 2005

إسرائيل/الأراضي المحتلة

القرويون الفلسطينيون ونشطاء السلام الإسرائيليون في قرية بلعين الواقعة في الضفة الغربية

يساور منظمة العفو الدولية القلق على سلامة القرويين الفلسطينيين ونشطاء السلام الإسرائيليين في قرية بلعين بالضفة الغربية. إذ إن القوات الإسرائيلية تستخدم بشكل متزايد القوة المفرطة ضدهم عندما يتظاهرون سلمياً كل أسبوع ضد إنشاء الجدار الذي يعزلهم عن معظم أراضيهم ويحرمهم من مصادر رزقهم.

وطوال عدة أشهر استُهدف سكان بلعين بصورة متكررة من قبل الجنود الإسرائيليين وحرس الحدود والموظفين السريين الذين يحاولون بصورة روتينية منعهم من القيام بمظاهرات وغيرها من الأنشطة السلمية. وبالمثل يُستهدف الإسرائيليون، فضلاً عن نشطاء السلام الدوليين، الذين ينضمون إلى القرويين الفلسطينيين كل جمعة في بلعين من قبل القوات الإسرائيلية التي تمنعهم من دخول القرية بصورة متكررة.

ويتعرض المتظاهرون الفلسطينيون والإسرائيليون للاعتداءات والضرب كل أسبوع على أيدي الجنود الإسرائيليين الذين يستخدمون أيضاً قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصعق والرصاص المعدني المطلي بالمطاط ضد المتظاهرين. وتعرض العشرات من المتظاهرين للاعتقال بصورة متكررة وأُتهموا بمهاجمة الجنود الإسرائيليين. والхамون الذين يعملون نيابة عنهم تمكنوا من إطلاق سراح الذين اعتُقلوا بفضل المشاهد المصورة على أشرطة فيديو التي أثبتت على الدوام أنهم لم يستخدموا العنف ضد القوات الإسرائيلية، وأنهم في الحقيقة هم الذين يتعرضون غالباً للاعتداءات على أيدي الجنود. بيد أنه لم يتم إخلاء سبيل بعض القرويين الفلسطينيين إلا بكفالة، بانتظار محاكمتهم، وهم معرضون لخطر الزج بهم في السجن كسجناء رأي (انظر: <http://web.amnesty.org/pages/isr-action-POCs>). والنشطاء الإسرائيليون الذين يُقبض عليهم في بلعين يفرج عنهم عادة بدون تهمة، لكن بعضهم مُنعوا من العودة إلى بلعين.

وإضافة إلى استخدام القوة دون مسوغ خلال المظاهرات، عمد الجنود الإسرائيليون بصورة متزايدة إلى منع المتظاهرين من الوصول إلى موقع المظاهرات، بالقرب من المكان الذي يجري فيه بناء لجدار. كذلك ضاعفوا جهودهم لمنع النشاط الإسرائيلي من الوصول إلى بلعين بإعلان القرية ومحيطها "مناطق عسكرية مغلقة". وفي الأسابيع الأخيرة، فرضت عمليات الإغلاق التعسفية هذه قبل مدة من موعد مظاهرات الجمعة. و كما يبدو تهدف الجهود المتزايدة التي تبذلها القوات الإسرائيلية، لمنع الإسرائيليين ونشطاء السلام الدوليين من الانضمام إلى القرويين في بلعين، إلى عزل القرويين الفلسطينيين وحرمانهم من وجود شهود خارجيين على انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها يومياً.

وبينما يمنع الجيش الإسرائيلي نشطاء السلام الإسرائيليين في أغلب الأحيان من التوجه إلى بلعين للقيام بأنشطة تضامن مع القرويين الفلسطينيين، يسمح للمستوطنين الإسرائيليين – الذين يعيشون بالقرب من بلعين وسواها من قرى الضفة الغربية في انتهاك للقانون الدولي – بالتنقل بحرية وبمواصلات مصادرة الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن مسار الجدار بالقرب من بلعين، شأنه في أماكن أخرى من الضفة الغربية صُمم لإتاحة المجال لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية.

خلفية

تقع بلعين في الضفة الغربية على مسافة خمسة كيلومترات تقريباً إلى شرق الخط الأخضر (الخط الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية). وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي لمعيشة سكان بلعين البالغ عددهم حوالي 1700. ولدى القرية حوالي 750 فداناً (3 كيلومترات مربعة) من بساتين الزيتون واللوز والمراعي. وقد عُزل الآن ثلثها، حوالي 500 فدان (كيلومترين مربعين) عن القرية بواسطة الجدار. وسيعني عزل سكان قرية بلعين عن أراضيهم دماراً اقتصادياً لهم.

وقد أصبحت المظاهرات الفلسطينية – الإسرائيلية الأسبوعية في بلعين رمزاً للاحتجاج والتضامن السلميين. و اقترنت المظاهرات بأنشطة أخرى تهدف إلى تعزيز العلاقات الطيبة بين المجتمعين. وفي 16 سبتمبر/أيلول، انضم عازف بيانو إسرائيلي إلى المتظاهرين في بلعين وقدم حفلاً موسيقياً في القرية بثته الإذاعة الفلسطينية. ومرة أخرى أعلن الجيش الإسرائيلي المنطقة منطقتة عسكرية مغلقة وأوقف عدة نشطاء سلام إسرائيليين كانوا في طريقهم إلى بلعين، رغم أن آخرين استطاعوا الالتفاف على حواجز الجيش الإسرائيلي المقامة على الطرقات.

وتزعم السلطات الإسرائيلية أن الجدار يُبنى "كتدبير دفاعي يهدف إلى منع دخول الإرهابيين والأسلحة والمتفجرات إلى دولة إسرائيل". بيد أن أكثر من 80% من الجدار يُبنى على الأراضي الفلسطينية الكائنة داخل الضفة الغربية المحتلة وليس بين الضفة الغربية وإسرائيل.

وقد صمم مسار الجدار بحيث يحيط بعدد كبير من المستوطنات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هذه المستوطنات التي بنيت ويتواصل توسيعها في انتهاك للقانون الدولي. ويقع العشرات من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الأراضي الفلسطينية التي عُزلت عن سائر أنحاء الضفة الغربية بواسطة جدار. وفي حين أن أكثر من 320000 مستوطن إسرائيلي، يشكلون قرابة 80% من المستوطنين الذين يعيشون بصورة غير قانونية في الضفة الغربية، سيعيشون على الجانب الغربي من الجدار وسيتمتعون بتواصل إقليمي مباشر مع إسرائيل، إلا أن مئات الآلاف من الفلسطينيين يجري عزلهم عن أراضيهم بواسطة جدار.

وفي يوليو/تموز 2004، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن إقامة الجدار من جانب إسرائيل داخل الضفة الغربية تنتهك القانون الدولي ودعت إسرائيل إلى وقف بنائه داخل الضفة الغربية وإلى تفكيك الأجزاء التي أُقيمت أصلاً فيها، وإلى تقديم تعويضات إلى الفلسطينيين الذين تضرروا.

التحرك الموصى به : يرجى إرسال مناشدات بحيث تصل بأسرع وقت ممكن باللغة العربية أو الإنجليزية:

- لدعوة السلطات إلى وضع حد لاستخدام القوة ضد المتظاهرين المسلمين في قرية بلعين بالضفة الغربية والكف عن فرض عمليات الإغلاق التعسفية في القرية ومحيطها؛
- لدعوة السلطات إلى وقف بناء الجدار في بلعين وسواها من القرى الواقعة داخل الضفة الغربية، وإلى إزالة الأجزاء التي بنيت أصلاً هناك، بحيث يُوضع حد للمصادرة غير القانونية للأراضي الفلسطينية وللقيد التعسفية التي تُفرض على تنقل الفلسطينيين في المناطق التي تضررت من إقامة الجدار.

وترسل المناشدات إلى :

آرييل شارون

رئيس الوزراء

مكتب رئيس الوزراء

3 شارع كبلان، ص.ب. 187

كريات بن - غوريون

القدس 91919

إسرائيل

فاكس : +9722561 1033 / +9722561 4838

بريد إلكتروني : public@president.gov.il

طريقة المخاطبة : السيد رئيس الوزراء

مناحيم مازوز

النائب العام
وزارة العدل
29 شارع صلاح الدين
القدس 91010
إسرائيل :

فاكس : +972 2627 4481 / +972 2 628 5438 / +9722 530 3367

طريقة المخاطبة : السيد النائب العام

وتُرسَل نسخ إلى : الممثلين الدبلوماسيين لإسرائيل/الأراضي المحتلة المعتمدين في بلدكم.

ويرجى إرسال المناشدات فوراً. ويرجى مراجعة الأمانة الدولية أو مكتب فرعكم إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد 3
نوفمبر/تشرين الثاني 2005.